

إعادة إعمار الثقة: الطريق إلى السلام المستدام في نينوى

أ.م.د. صهيب خالد جاسم الطائي^(١)

المقدمة:

لا تبدو قضية نبد التطرف وتحقيق السلم المجتمعي في محافظة نينوى قضية عابرة يمكن التعامل معها من خلال حملات توعية مؤقتة أو نشاطات موسمية، بقدر ما تمثل واحداً من أهم التحديات التي ستحدد مستقبل المحافظة خلال السنوات المقبلة. فنينوى لم تكن مجرد مساحة جغرافية تعرضت لاجتياح التنظيم الارهابي، وإنما كانت مجتمعاً كاملاً تعرضت علاقاته الداخلية لاختبار بالغ القسوة، ووجدت مكوناته المختلفة نفسها أمام واحدة من أعقد تجارب الصراع والتطرف والنزوح والانقسام التي عرفها العراق الحديث.

ولهذا، فإن تحرير الأرض من التنظيمات المتطرفة على أهميته، لم يكن سوى المرحلة الأولى من عملية

(*) عميد كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

أطول وأكثر تعقيداً، لأن الانتصار العسكري يستطيع إنهاء سيطرة التنظيم المسلح، لكنه لا يستطيع بمفرده إزالة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي تسمح للتطرف بالظهور من جديد.

إن خصوصية نينوى تنطلق أساساً من تنوعها، ففي هذه المحافظة عاش العرب والكرد والتركمان والشبك والإيزيديون والمسيحيون وغيرهم، وتشكلت عبر عقود طويلة شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وقد كان هذا التنوع تاريخياً أحد أهم مصادر قوة نينوى وراثتها الحضاري، إلا أنه تحول في مراحل الصراع إلى إحدى المساحات التي حاول المتطرفون استغلالها من خلال تكريس الخوف المتبادل وإعادة تعريف الآخر بوصفه تهديداً وليس شريكاً في الوطن.

ومن هنا يبدأ التحدي الحقيقي في مرحلة ما بعد داعش: كيف يمكن إعادة بناء الثقة؟

السلم المجتمعي لا يعني مجرد غياب العنف أو توقف العمليات الإرهابية، وإنما يعني وجود بيئة يشعر

فيها الفرد، بصرف النظر عن دينه أو قوميته أو منطقته، بأنه جزء من مجتمع سياسي واجتماعي واحد، وأن حقوقه وكرامته وأمنه لا تتوقف على هويته الفرعية أو علاقاته السياسية، وإنما تحميها الدولة والقانون.

وهذا الأمر يكتسب أهمية استثنائية في نينوى، لأن المحافظة ما زالت تحمل كثيراً من الآثار الاجتماعية والنفسية للصراع، فهناك عائلات فقدت أبناءها، ومجتمعات تعرضت للتهجير، ومدن وقرى تغير تركيبها السكاني، وعائلات عائدة من النزوح تحتاج إلى إعادة الاندماج، وأجيال من الأطفال والشباب عاشت سنواتها التكوينية وسط الحرب والخوف والانقسام، لذلك فإن معالجة التطرف تبدأ قبل ظهور المتطرف نفسه.

إن البيئة التي يشعر فيها الشباب بالتهميش وانعدام الفرص وفقدان العدالة وضعف الانتماء إلى الدولة تصبح أكثر قابلية لاختراق الأفكار المتشددة. ومن هنا فإن مكافحة التطرف لا ينبغي اختزالها بالمعالجة الأمنية، رغم مركزية الدور الأمني، بل يجب الانتقال

نحو مفهوم أكثر شمولاً يقوم على الوقاية الاجتماعية من التطرف.

وهذه الوقاية تبدأ من المدرسة والجامعة والأسرة والمؤسسة الدينية والإعلام والمجتمع المدني، وصولاً إلى مؤسسات الدولة المحلية.

فالمدرسة في نينوى ينبغي ألا تكون مكاناً لنقل المعرفة فقط، وإنما مساحة لتعليم الأجيال الجديدة معنى التنوع والمواطنة وقبول الاختلاف. والجامعة ينبغي أن تتحول إلى مختبر دائم للحوار بين شباب المحافظة بمختلف انتماءاتهم. أما المؤسسة الدينية، بمختلف أديانها ومذاهبها، فيقع عليها دور أساسي في تحصين المجتمع من خطاب التكفير والكراهية، وإعادة الاعتبار للقيم الدينية التي تؤكد حرمة الإنسان وكرامته.

وتكتسب العشائر والقيادات الاجتماعية في نينوى أهمية مماثلة. فقد أثبتت تجربة المحافظة أن القيادات المحلية قادرة على لعب دور مؤثر في منع النزاعات واحتواء الأزمات وإعادة بناء العلاقات بين

المجتمعات المحلية، ولذلك ينبغي تحويل هذا الدور من الاستجابة للأزمات بعد وقوعها إلى الوقاية منها قبل حدوثها، عبر مجالس محلية للحوار والوساطة والإنذار المبكر.

لكن التحدي الأكثر حساسية يتعلق بكيفية الانتقال من الذاكرة المؤلمة إلى المصالحة، فالمصالحة لا تعني النسيان، كما أنها لا تعني المساواة بين الضحية والجاني، وإنما تعني بناء معادلة دقيقة تجمع بين العدالة ومنع العقاب الجماعي. ومن أخطر النتائج التي يمكن أن تتركها مرحلة ما بعد التنظيم الإرهابي انتقال المسؤولية عن الجرائم من الأشخاص الذين ارتكبوها إلى عائلاتهم أو عشائريهم أو مناطقهم، فالعقاب الجماعي لا يعالج التطرف، وإنما قد ينتج جيلاً جديداً يشعر بالعزلة والرفض ويصبح أكثر قابلية للاستغلال من قبل الجماعات المتطرفة.

ولهذا ينبغي الفصل بصورة واضحة بين المسؤولية الجنائية الفردية والانتماء الاجتماعي، فمن ارتكب جريمة يجب أن يخضع للقانون، ولكن أفراد أسرته، لا

سيما الأطفال، لا ينبغي أن يدفعوا ثمن جريمة لم يرتكبوها.

وتظهر أهمية هذا المسار بصورة خاصة في ملف إعادة دمج العائلات العائدة إلى مناطقها، فنجاح العودة لا يقاس بوصول العائلة إلى منزلها فقط، وإنما بقدرتها على العودة إلى المدرسة والعمل والمجتمع والحياة الطبيعية، ومن دون ذلك قد تتحول بعض مناطق العودة إلى جيوب اجتماعية معزولة، وهو ما يمثل بيئة يمكن أن تستثمرها التنظيمات المتطرفة مستقبلاً.

وفي المقابل، لا يمكن مطالبة المجتمعات التي تعرضت لجرائم تنظيم داعش الارهابي بقبول المصالحة من دون توفير العدالة والاعتراف بمعاناتها. فالسلم المجتمعي المستدام يحتاج إلى شعور الضحايا بأن الدولة أنصفتهم، وحفظت ذاكرتهم، وعوضتهم، وأعادت إليهم حقوقهم وممتلكاتهم، وأن الجرائم التي تعرضوا لها لن تمر من دون مساءلة.

وهنا تحديداً تتضح العلاقة الوثيقة بين العدالة والسلام.

كما أن مكافحة التطرف في نينوى تحتاج إلى مواجهة أكثر جدية لخطاب الكراهية، خصوصاً في الفضاء الرقمي، فقد تغيرت أدوات التطرف؛ ولم يعد التنظيم المتطرف بحاجة دائماً إلى مسجد أو معسكر أو تنظيم هرمي لنشر أفكاره، إذ تستطيع منصات التواصل الاجتماعي نقل خطاب الكراهية والتحريض إلى آلاف الشباب خلال ساعات، ومن ثم فإن بناء منظومة محلية لرصد خطاب التحريض والكراهية، مع احترام حرية التعبير، يمثل ضرورة وقائية. وينبغي أن ترافق ذلك صناعة محتوى إيجابي يقدم نماذج حقيقية عن التعايش بين مكونات نينوى، بدلاً من ترك الفضاء الإلكتروني للأصوات التي تستثمر الانقسام والذاكرة المؤلمة.

ولا يقل العامل الاقتصادي أهمية عن العامل الفكري، فالتطرف يجد في البطالة والفقر وانعدام الأفق بيئة مناسبة للتجنيد. وعندما يشعر الشاب بأن

التعليم لا يقوده إلى فرصة عمل، وأن مؤسسات الدولة لا توفر له طريقاً واضحاً نحو المستقبل، يصبح أكثر عرضة للخطابات التي تقدم له هوية بديلة أو شعوراً بالقوة والانتماء، لذلك فإن الاستثمار في الشباب ليس قضية تنموية منفصلة عن مكافحة التطرف، وإنما هو جزء أساسي منها، وكل فرصة عمل، وكل مشروع صغير، وكل مساحة رياضية أو ثقافية، وكل برنامج جامعي أو مهني ناجح، يمكن النظر إليه باعتباره استثماراً طويلاً الأجل في أمن نينوى، لكن كل هذه المسارات ستبقى محدودة النتائج إذا لم تكن هناك دولة محلية قادرة على إدارة التنوع بعدالة.

إن أحد أهم شروط السلم المجتمعي هو بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. فعندما يشعر أبناء المكونات المختلفة بأن المؤسسات الأمنية والإدارية والقضائية تتعامل معهم وفق معايير واحدة، تتراجع الحاجة إلى البحث عن الحماية داخل الهويات الفرعية، سواء كانت عشائرية أو دينية أو قومية أو سياسية.

ولهذا فإن بناء السلم في نينوى يرتبط بصورة مباشرة بترسيخ سيادة القانون، ومكافحة الفساد والمحسوبية، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد والخدمات والمشاريع بين الأقضية والنواحي، ومنع تحويل التنوع الاجتماعي إلى أداة للتنافس السياسي.

المطلوب، إذن، الانتقال من مفهوم "إدارة التنوع" إلى مفهوم "الاستثمار في التنوع"، فنينوى ليست بحاجة إلى أن تتعايش مكوناتها لأنها مضطرة إلى ذلك، وإنما ينبغي أن تكتشف أن تعددها يمثل مصدر قوة لها. فالموصل وسنجار وتلعفر والحمدانية وتلكيف والشيخان والبعاج والحضر وغيرها ليست جزراً منفصلة، وإنما أجزاء من فضاء اقتصادي واجتماعي وثقافي واحد، وأمن كل منطقة منها يرتبط بأمن واستقرار المناطق الأخرى.

ومن هنا يمكن التفكير في إطلاق مشروع نينوى للسلم المجتمعي بوصفه إطاراً دائماً وليس حملة مؤقتة، تشترك فيه الحكومة المحلية والجامعات والمؤسسات

الدينية والعشائر ومنظمات المجتمع المدني والنساء والشباب وممثلو المكونات المختلفة.

يقوم هذا المشروع على مجموعة مسارات مترابطة: الوقاية من التطرف، ومواجهة خطاب الكراهية، وإعادة دمج العائدين، ودعم ضحايا الإرهاب، وتمكين الشباب اقتصادياً، ونشر ثقافة المواطنة، وإنشاء آليات للإنذار المبكر عن النزاعات المحلية، وإطلاق حوارات دورية بين مكونات المحافظة.

كما ينبغي أن يكون للشباب دور مركزي في هذا المشروع. فالجيل الذي سيقود نينوى خلال العقدين المقبلين يجب ألا يبقى أسيراً للصور والانقسامات التي أنتجتها مرحلة داعش. ومن الضروري خلق مساحات مشتركة يلتقي فيها شباب الموصل وسنجار وتلعفر وسهل نينوى وبقية مناطق المحافظة بعيداً عن التصنيفات الدينية والقومية.

دفعت نينوى ثمناً باهظاً للتطرف، وربما يمنحها ذلك فرصة تاريخية لأن تتحول من محافظة عانت من

التطرف إلى نموذج عراقي في كيفية الانتصار عليه اجتماعياً.

فالانتصار الحقيقي على تنظيم داعش الارهابي لا يتحقق فقط عندما يختفي آخر مقاتليه، وإنما عندما تفشل الأفكار التي أنتجته في العثور على مجتمع يحتضنها، وهنا تكمن المعركة الأهم.

إن نينوى اليوم لا تحتاج فقط إلى إعادة إعمار ما هدمته الحرب من جسور ومدارس ومستشفيات وطرق، بل تحتاج بالقدر نفسه إلى إعادة إعمار الثقة بين أبنائها. فالجسور التي تربط ضفتي الموصل مهمة، لكن الجسور التي تربط مكونات نينوى بعضها ببعض أكثر أهمية لاستقرارها على المدى البعيد.

وعندما يصبح الاختلاف مصدر غنى بدلاً من أن يكون سبباً للخوف، وعندما تحل المواطنة محل التصنيفات الضيقة، وعندما يشعر الضحية بالعدالة والعائد بالأمان والشاب بالأمل، عندها فقط نستطيع القول إن نينوى تجاوزت مرحلة ما بعد تنظيم داعش



الارهابي ودخلت مرحلة جديدة عنوانها السلام
المستدام.

إن السلم المجتمعي ليس نتيجة نهائية نصل إليها ثم
نتوقف، وإنما عملية مستمرة تحتاج إلى حماية يومية
من الدولة والمجتمع معاً، ونيوى بما تمتلكه من تاريخ
وتنوع وذاكرة حضارية عميقة، قادرة على أن تقدم
للعراق تجربة مختلفة: أن المحافظة التي حاول التطرف
أن يجعل من تنوعها سبباً للحرب، تستطيع أن تجعل
من التنوع ذاته أساساً للسلام.

تحديات القانون الدولي الإنساني في ظل النزاعات المسلحة المعاصرة

أ.م.د. وليد أحمد سليمان الجرجري^(١)

المقدمة:

يعد القانون الدولي الإنساني أحد أهم فروع القانون الدولي العام، إذ يهدف إلى الحد من الآثار الإنسانية للنزاعات المسلحة عن طريق تنظيم وسائل وأساليب القتال وحماية الأشخاص الذين لا يشاركون بصورة مباشرة في الأعمال العدائية أو الذين توقفوا عن المشاركة فيها، وقد مر هذا القانون بمراحل تاريخية متعددة بدأت بالقواعد والأعراف الإنسانية التي عرفتتها الحضارات القديمة والتعاليم الدينية، وصولاً إلى تقنيته في إطار الاتفاقيات الدولية الحديثة، ولا سيما اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧، اللذين يشكلان الأساس القانوني المعاصر للقانون الدولي الإنساني.

(*) الجامعة التقنية الشمالية - معهد الإدارة التقني / نينوى.

ورغم التطور الكبير الذي شهده هذا القانون وما حققه من إنجازات في مجال حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، إلا أن الواقع الدولي المعاصر أفرز مجموعة من التحديات القانونية والعملية التي أثرت في فعالية تطبيق قواعده وإنفاذها، وتتمثل هذه التحديات في التحولات التي طرأت على طبيعة النزاعات المسلحة، وظهور فاعلين جدد من غير الدول، والتطور التكنولوجي المتسارع في وسائل القتال، فضلاً عن الصعوبات المرتبطة بالمساءلة الدولية والعمل الإنساني، وعليه تهدف هذه المقالة إلى تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني في الوقت الحاضر.

أولاً: تحديات النزاعات المسلحة المعاصرة

ارتبط تطور قواعد القانون الدولي الإنساني تاريخياً بتطور النزاعات المسلحة ذاتها، إذ كانت الحروب والنزاعات الدافع الرئيس لوضع القواعد القانونية المنظمة لها، غير أن التحولات التي شهدتها النظام الدولي خلال العقود الأخيرة أدت إلى ظهور أنماط

جديدة من النزاعات المسلحة تختلف عن الحروب التقليدية بين الدول؛ فقد ازدادت النزاعات المسلحة غير الدولية والحروب الأهلية بصورة ملحوظة، كما برزت جماعات مسلحة متعددة تتنافس مع الدول أو تحل محلها في بعض المناطق، وأدى هذا الواقع إلى صعوبات قانونية وعملية تتعلق بتحديد نطاق تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني وضمان احترامها من قبل جميع أطراف النزاع، الأمر الذي يضعف من فعالية الحماية التي يوفرها هذا القانون.

ثانياً: تحدي الجماعات المسلحة غير الحكومية

أصبحت الجماعات المسلحة غير الحكومية من أبرز الفاعلين في النزاعات المسلحة المعاصرة، إذ تشارك بصورة مباشرة في العمليات العسكرية داخل العديد من الدول، وتثير هذه الجماعات إشكاليات قانونية متعددة، أهمها مدى التزامها بقواعد القانون الدولي الإنساني، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين والأسرى والجرحى واحترام المنشآت المدنية والإنسانية، كما يبرز تساؤل جوهري بشأن آليات مساءلة هذه

الجماعات عن الانتهاكات التي ترتكبها، نظراً لعدم تمتعها بالشخصية القانونية الدولية الكاملة التي تتمتع بها الدول، ومن ثم فإن إيجاد آليات قانونية فعالة لضمان امتثال هذه الجماعات لقواعد القانون الدولي الإنساني يعد من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي حالياً.

ثالثاً: تحديات التطور التكنولوجي لوسائل وأساليب القتال أدى التقدم التكنولوجي المتسارع الى إحداث تغييرات جوهرية في طبيعة العمليات العسكرية ووسائل القتال المستخدمة في النزاعات المسلحة، فقد أصبحت الطائرات المسييرة والأسلحة ذاتية التشغيل وتقنيات الذكاء الاصطناعي والهجمات السيبرانية العابرة للحدود جزءاً أساسياً من البيئة القتالية الحديثة، وأثار هذا التطور العديد من التساؤلات القانونية المتعلقة بتحديد المسؤولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن استخدام هذه التقنيات، سواء كانت مسؤولية مدنية أم جنائية، كما برزت تحديات تتعلق بمدى إمكانية تطبيق المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وعلى رأسها

مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين ومبدأ التناسب ومبدأ الاحتياط في الهجوم على الوسائل التكنولوجية الحديثة التي قد تعمل بصورة مستقلة أو شبه مستقلة عن التدخل البشري المباشر.

رابعاً: استهداف المدنيين وصعوبات المساءلة والمحاسبة

يمثل استهداف المدنيين أحد أخطر التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة، فمع انتقال جزء كبير من العمليات العسكرية إلى المدن والمناطق المأهولة بالسكان، أصبح المدنيون أكثر عرضة للقتل والإصابة والنزوح والتشريد، ويعد ذلك انتهاكاً مباشراً لمبدأ التمييز الذي يلزم أطراف النزاع بالتفريق بين الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين، وقد أشارت العديد من التقارير الدولية إلى أن النسبة الأكبر من ضحايا النزاعات المسلحة في العصر الحديث هم من المدنيين، وتزداد خطورة هذه المشكلة في ظل استمرار ظاهرة الإفلات من العقاب، نتيجة ضعف الأنظمة القضائية الوطنية أو الاعتبار السياسية التي تحول دون ملاحقة مرتكبي

الجرائم الدولية، كما أن إصدار قوانين العفو أو تبني بعض ترتيبات المصالحة الوطنية دون مساءلة حقيقية يسهم في إضعاف تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني وتحقيق العدالة للضحايا.

خامساً: مكافحة الإرهاب وتحولات طبيعة النزاعات المسلحة

شهدت النزاعات المسلحة المعاصرة تعقيداً متزايداً نتيجة تداخلها مع عمليات مكافحة الإرهاب وتعدد الأطراف المتدخلة فيها، سواء كانت دولاً أو جماعات مسلحة أو منظمات دولية، كما أصبحت العديد من العمليات العسكرية ذات طبيعة عابرة للحدود، تستهدف جماعات مصنفة إرهابية وفق قرارات مجلس الأمن الدولي، ويشير هذا الواقع إشكاليات قانونية متعددة تتعلق بتحديد الطبيعة القانونية للنزاع المسلح، وتوصيف الوضع القانوني للأشخاص والجماعات المشاركة فيه، ومدى انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني عليهم، فضلاً عن ذلك فإن هذه النزاعات تؤدي إلى موجات واسعة من النزوح واللجوء، مما

يفرض تحديات إنسانية وقانونية مرتبطة بحماية النازحين واللاجئين وضمان وصول المساعدات الإنسانية إليهم وتوفير الموارد اللازمة لاستمرار عمليات الإغاثة.

سادساً: تسييس العمل الإنساني وعرقلة تطبيق القانون الدولي الإنساني

يواجه العمل الإنساني في مناطق النزاعات المسلحة تحديات متزايدة تتمثل في تسييس المساعدات الإنسانية وربطها بالمصالح السياسية للدول والأطراف المتنازعة، إذ تفرض قيود أمنية أو سياسية على وصول المنظمات الإنسانية إلى المناطق المتضررة في الكثير من الحالات، كما قد تمنع قوافل الإغاثة من الوصول إلى المدنيين المحتاجين للمساعدة، ويؤدي هذا الواقع إلى إضعاف فعالية العمليات الإنسانية وتقويض المبادئ الأساسية للعمل الإنساني وفي مقدمتها الحياد والاستقلال وعدم التحيز، كما يساهم في ظهور معايير مزدوجة في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني،

الأمر الذي ينعكس سلباً على احترام هذه القواعد وعلى الثقة الدولية بآليات إنفاذها.

الخاتمة

يتضح مما تقدم أن القانون الدولي الإنساني يواجه في الوقت الحاضر تحديات متشابكة ذات أبعاد قانونية وسياسية وأمنية وإنسانية، ترتبط بطبيعة النزاعات المسلحة الحديثة وتطور وسائل القتال وتعدد الفاعلين المشاركين فيها، ورغم أن هذا القانون ما يزال يشكل الإطار القانوني الأساسي لحماية الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة، فإن فعالية تطبيقه تظل رهينة بمدى التزام أطراف النزاع بقواعده وبقدرة المجتمع الدولي على تطوير آليات المساءلة والإنفاذ، ومن ثم فإن مواجهة هذه التحديات تتطلب تعزيز التعاون الدولي، وتطوير القواعد القانونية بما يتلاءم مع المتغيرات المعاصرة، ودعم الآليات القضائية الوطنية والدولية، فضلاً عن ضمان استقلالية العمل الإنساني وحمايته من الاعتبارات السياسية، وبذلك يمكن تعزيز الدور الإنساني للقانون الدولي الإنساني وتحقيق الغاية

الأساسية التي وجد من أجلها، والمتمثلة في حماية الكرامة الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة.

المصادر

١. كتاب دراسات في القانون الدولي الإنساني، تقديم د. مفيد شهاب، القاهرة، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٩.
٢. د. نزار العنبيكي، القانون الدولي الإنساني، دار وائل النشر، عمان، ٢٠١٢.
٣. سلسلة بحوث في القانون الدولي الإنساني – آفاق وتحديات، ج، ١-المؤتمرات العلمية الجامعية، المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق جامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥.

سؤال المواطنة في الفكر السياسي العربي المعاصر

أ.م.د. محمد حازم حامد^(١)

المقدمة:

تُعَد المواطنة من المفاهيم السياسية المهمة في الفكر السياسي العربي المعاصر؛ لأنها أصبحت قضية فكرية مركزية تهتم بها الدول والمجتمعات، فضلاً عن الحاجة الملحة لها في المجتمعات العربية، لذلك تناولها المفكرون والفلاسفة والباحثون العرب تنظيراً ونقداً، وتباينت رؤاهم اتجاه تحديد دلالتها الفكرية، وتشخيص إشكالياتها السياسية، لذلك سيبقى سؤال المواطنة من شواغل الفكر السياسي العربي المعاصر، ويمكن إثبات ذلك على النحو الآتي:

أولاً: دلالة المواطنة

المواطنة مصطلح غربي، ظهر في البيئة الغربية (الأوروبية)، ثم انتشر في الأفكار السياسية الأخرى، ومنها الفكر العربي الحديث، وليس لها دلالة محددة في الفكر السياسي؛ بل هناك دلالات عدة شأنها شأن

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

المصطلحات السياسية الأخرى؛ والسبب يرجع لاختلاف دلالتها من فكر سياسي إلى آخر، ومن فلسفة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، ويمكن إيراد الدلالات الإجرائية والأقرب إلى الواقع فيما يتعلق بدلالة المواطنة.

إن المواطنة خاصية قانونية وسياسية يتمتع بموجبها المواطنون بحقوق تقابلها واجبات يؤدونها، وتتكفل الدولة بصيانة المواطنة وتمكين المواطنين منها، تحت إشراف الدولة ومراقبتها، وفي إطار الفكرة ذاتها، فإن المواطنة وفقاً لـ (نسرين عبد الحميد نبيه) هي علاقة قانونية بين الفرد والدولة، هي علاقة الجنسية، وعلاقة سياسية يتمتع بموجبها المواطنون بحقوق، ويؤدون مقابلها واجبات، ويرتبط مفهوم المواطنة بمشاركة المواطنين في الحياة العامة، وهكذا يتضح أن دلالة المواطنة يمكن حصرها برابطة تعاقدية بين الفرد والسلطة، تتضمن حقوق وواجبات، فالمواطنة تنظم هذه العلاقة عبر تحديد الحقوق والواجبات، حقوق تُعطى وواجبات تُؤدى.

وتتقارب دلالة المواطنة مع دلالة الوطنية، لكن هناك فرق بينهما؛ فالوطنية هي علاقة معنوية وعاطفية ترتبط بحب الوطن والولاء له ولرموزه من لغة وتاريخ وعادات وتقاليده، فالوطنية التزام وانتماء واعتزاز وارتباط بالجدور، وهكذا يتضح، إن المواطنة علاقة قانونية سياسية تمنح المواطنين حقوقاً وتوجب عليهم واجبات، أما الوطنية فهي علاقة عاطفية تتعلق بالانتماء إلى الوطن وحبه والاعتزاز به، فهناك علاقة بين المواطنة والوطنية، فينبغي أن يكون كل مواطن وطنياً، لكن ليس بالضرورة أن يكون كل وطني مواطناً، فالمواطنة متعلقة بالنظام السياسي، أما الوطنية فمتعلقة بالمواطن.

أما النشأة الفكرية للمواطنة في البيئة الغربية (الأوروبية)، فترتبط بالدولة القومية الحديثة بعد مؤتمر (ويستفاليا) عام ١٦٤٨ م؛ إذ ظهرت نظريات سياسية أوروبية أسهمت في ظهور المواطنة في المجتمعات الأوروبية، ومن أهمها نظرية (العقد الاجتماعي)؛ إذ أسهمت بوضع أسس المواطنة بأن المجتمع هو مصدر السلطات وصاحب السيادة، وكانت هذه النظرية بمثابة

تصدياً فكرياً لنظرية (الحق الإلهي) والحكم
الثيوقراطي، فضلاً عن نظرية القانون الطبيعي؛ إذ
أسهمت هذه النظرية في تقرير النظام الديمقراطي، وأن
المجتمع يُعد مصدر السلطات وضرورة مشاركته في
الحكم، كما أدت الثورات الغربية دوراً كبيراً في تطوُّر
المواطنة وجعلها واقعاً سياسياً واجتماعياً، ومن أبرز هذه
الثورات الثورة الإنجليزية عام ١٦٨٨ م، والثورة
الأمريكية عام ١٧٧٦ م، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ م،
وهكذا يتبين أن المواطنة في العصر الحديث، تحوَّلت
إلى واقع سياسي ملموس مع ظهور الدولة القومية، وهو
أكثر عصر يشهد اهتماماً بالمواطنة تنظيراً وسلوكاً.

وللمواطنة أسس فلسفية، يمكن أجمالها بالآتي:

١. الوجود الإنساني المتقادم على إقليم جغرافي محدد
ابتداءً واستمراراً، فهذا الأساس ليس قانونياً، وإنما
أساس وجودي تاريخي للإنسان مطلقاً بلا خصوصية،
فالأصل أن يخلو هذا الأساس من أي اعتبار غير
الكينونة الإنسانية المتوطَّنة، على أرض الإقليم فلا
يُشترط العقيدة أو الثقافة أو العرق أو اللغة أو اللون؛

لأنه ليس في هذا تفضيل لمجموعة أو دين أو عرق على آخر، فالمواطنة حاصل التزامن بين الإنسان والأرض ولا ترتبط هنا فكرة الأغلبية السكانية كونها تمتلك حقوق المواطنة فتحرم حقوق المواطنة للأقليات؛ لأن الحقوق مكتسبة فطرياً وطبيعياً ومتحوّلة إلى مكتسب حق دستوري وقانوني، لا على أساس الكثرة والقلّة؛ وإنما على أساس التقادم التاريخي للوجود الإنساني، أي وجود الإنسان على الأرض وحبها ودفاعه عنها.

٢. وجود علاقة فطرية بين الإنسان وبين عناصر الإقليم الأخرى (المجتمع، السلطة، الأرض)، ترتكز على مبدأ الشراكة الملزمة والمؤثرة بدءاً من العواطف الإنسانية اتجاه الدولة، إلى التفكير بالمصالح العامة المشتركة والعمل على تحقيقها؛ لأن الإنسان كائن اجتماعي بمجرد وجوده ضمن مجموعة بشرية تظهر له مصالح فردية وجماعية، فلا بُدَّ من تصور عقلائي للعلاقة بين الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه، والمفهوم الأفضل لهذه العلاقة هي الشراكة الكاملة

مع المجتمع في الثروات وفي إدارة المجتمع وصنع السلطة وتحديد اختصاصاتها، والتعاون مع السلطة على أساس الموازنة بين الحقوق والحريات، فالمجتمع هو سيختار نوع النظام الحاكم والدستور والأيدولوجية.

٣. تحوّل هذه العلاقة من الشعور الوجداني إلى قواعد دستورية، ثم لوائح قانونية تُحدد حجم الحقوق والحريات، مثل حق الإنسان بالتجنس، وحقه في الانتفاع بالثروة الوطنية، مقابل واجب الولاء للوطن وخدمة عملية تقدّمه ونهضته، أي تحويل هذا التصور العقلاني للعلاقة بين الفرد والمجتمع من شعور فردي إلى شعور جماعي، إلى أحكام دستورية وقانونية، فتحوّل الشراكة العقلانية من تصور فطري إلى نظام قانوني عبر الدستور ثم القوانين والأنظمة والتعليمات، فتنشأ الحقوق وتُحدد الواجبات.

٤. اندماج الهويات الفرعية والثانوية، الثقافية والدينية والعرقية في الهوية الوطنية للدولة والمجتمع، والانطلاق من ثوابت المواطنة، وضبط متغيّرات

حركة الأقليات بناءً على تلك الثوابت التي تتضمن المصلحة العامة للجميع، أي كيفية المعالجة لطبيعة العلاقة بين التعددية الثقافية والإثنية للمجتمع، فإن غالبية دول العالم فيها تعدديات ثقافية ودينية وعرقية، لكنها انصهرت في مجتمع وطني واحد، على الرغم من طبيعة الاختلاف والتعدد الذي ينتج اختلافاً في المصالح إلى حد التضاد، فأنجع معالجة هي نشر ثقافة المواطنة؛ لتحوّل الخصوصيات الثقافية والدينية والعرقية من شعور الانكفاء على الذات، إلى شعور يدفع هذه المكونات إلى اندماج اجتماعي وسياسي يهدف إلى تحقيق الأهداف المشتركة لصنع حياة أفضل للجميع.

ثانياً: إشكالية المواطنة

يعتقد المفكر المغربي (محمد عابد الجابري) إن المواطن العربي لم يكتسب شرط وجوده السياسي والاجتماعي ومنها شروط حقوق المواطنة داخل الدولة القطرية العربية؛ فالمواطنة مفقودة في النظم السياسية العربية، فكثيراً ما يكون الحديث عن (الإنسان العربي)

ولكن قليلاً ما تُستخدم عبارة (المواطن العربي)؛ لأن مفهوم المواطنة لم يحتل المكانة الفكرية اللائقة في التفكير السياسي والاجتماعي العربي المعاصر، ففكرة المواطن المرتبطة بفكرة المواطنة من حيث الحقوق والواجبات، هي غائبة عن الواقع العربي، فالنظم السياسية العربية ما زالت تنظر إلى المواطنين على أنهم رعايا تابعين لها، وليس على أنهم مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات، أو أن المواطنة ضرورة للنظام السياسي، لهذا لم يسع النظام السياسي العربي إلى تأسيس للمواطنة، من أجل حفظ كينونة المواطن العربي، إذ لا ضمان للحقوق إلا بنظام سياسي مرتكز على المواطنة، فإشكالية النظم السياسية العربية أنها لم تؤسس على المواطنة، ولم تسع إلى تحقيقها، لذا لا تعامل الأفراد على أنهم مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات.

وفي إطار فكرة ربط المواطنة بالنظام السياسي، وأنه المسؤول عن تأسيسها وتعزيزها، ينظر (عبد الإله بلقزيز)، إلى المواطنة بأنها العلاقة التأسيسية الحاكمة

للنظام السياسي الديمقراطي، فينبغي أن تكون علاقة النظام السياسي بأفراده هي علاقة المواطنة، والمواطنة تُنتج مادتها: المواطنون الذين هم أفراد أحرار متساوون أمام القانون في الحقوق؛ لأنهم متساوون في تأدية الواجبات اتجاه الدولة كالضرائب وخدمة العلم مثلاً، هذا ما يقتضيه التعاقد الاجتماعي المبرم بين المجتمع والحكومة، فضلاً عن الدستور الذي يوازن بين الحقوق والواجبات، لهذا فإن النظم السياسية الحديثة لا تعترف بالأفراد إلا بوصفهم مواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، بصرف النظر عن انتماءاتهم الثقافية والدينية والمذهبية والقومية وغيرها من الهويات الفرعية، فميزة النظم السياسية الحديثة أنها تنظر إلى أفرادها بعين المساواة؛ فهم كلهم مواطنون، لا ميزة لأحدهم على الآخر، وهذا ما تفتقده النظم السياسية العربية.

وهكذا ترتبط المواطنة بالمساواة التي يؤسسها النظام السياسي سعياً في تعزيز المواطنة، فلا مواطنة بدون مساواة، فالمواطنة تتحقق في النظم السياسية

العربية بالمساواة بين المواطنين وعدم التمييز بينهم، أي عن طريق إعطاء الحقوق والحريات للمواطن، بعيداً عن الانتماءات الثقافية والدينية والمذهبية والقومية، ولممارسة المواطنة يتوجب على النظام السياسي توفير الحقوق كلها (السياسية والمدنية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وضماناتها، وأهمها هي الحقوق السياسية والمدنية؛ لأفضليتها وأولويتها على الحقوق الأخرى، فضلاً عن كونها السبيل الناجع للمطالبة ببقية الحقوق، عن طريق العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني، وبهذا تتحوّل المواطنة من شعار سياسي ونص دستوري إلى ممارسة فعلية يرعاها النظام السياسي، تتجسد بالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن الدين والمذهب والقومية والطائفة، فالأصل في المواطنة أنها فكر يتحوّل إلى سلوك، أي واقع سياسي، يعيشه الفرد في الدولة التي ينتمي إليها.

وعندما تتحقق المواطنة في النظم السياسية العربية، فإنها ستسهم في القضاء على الطائفية السياسية أيضاً، لا

سيما أن الطائفية السياسية تُسبب إشكالية كبيرة، وتُنتج أزمات عدة، فهي أخطر ما يواجه النظم السياسية العربية، لذا يعتقد المفكر وعالم الاجتماع (برهان غليون) أن أصل الطائفية السياسية في النظم السياسية العربية ليس اجتماعياً، أي وجود مجتمع متعدد دينياً ومذهبياً وأن هذه التعددية هي السبب الأساسي في نشوء الطائفية؛ لأن كل طائفة تنتج عصبية تتمسك بها لحماية نفسها من عصبية الطوائف الأخرى، ففي هذا التحليل لا يمكن معالجة المشكلة الطائفية أبداً؛ لكونها مرتبطة بالتعددية الدينية والمذهبية اللصيقة بالمجتمع، على حين في الحقيقة إن أصل الطائفية سياسي، أي بسبب غياب نظام سياسي قائم على المواطنة التي تُساوي بين مواطنيها جميعهم وتعاملهم بوصفهم مواطنين، لا تُميز بينهم بسبب الدين أو المذهب أو العرق أو القومية، فهم تجمعهم الهوية الوطنية التي تؤكد مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة عبر الانتخابات، فهذه هي دولة المواطنة التي لا تلغي الروابط الثقافية والدينية والمذهبية والعرقية، وإنما تُنشئ مجالاً جديداً للتفاعل والتعاون

وتبادل المصالح، يجعل المجتمع موحداً بنظام سياسي وفقاً لرابطة المواطنة، وفي إطار هذا النظام يتم معالجة الطائفية السياسية والتقليل من بواعثها في المجتمعات العربية.

وهكذا يتضح، إن المواطنة حظيت باهتمام فكري عربي، وتعد مسألة جوهرية في الفكر السياسي العربي المعاصر، وضرورة سياسية للمجتمعات العربية، لذلك أصبحت من شواغل المفكرين والفلاسفة والباحثين العرب، فبينوا دلالاتها الفكرية وإشكالياتها السياسية، وهي في العموم مؤيدة لفكرة المواطنة، وأن من واجبات النظام السياسي تحقيق المواطنة، ومحاولة معالجة إشكالياتها.

المصادر

١. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الحكم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط ٣، ٢٠١٢.
٢. حازم الببلاوي، عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٩٩٣.
٣. حافظ علوان الدليمي، حقوق الإنسان، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٨.



٤. زاهد كاظم عبد الأمير، الفكر السياسي الإسلامي جدل النظرية وإشكاليات التطبيق، مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠١٣.

٥. عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨.

٦. علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، في: بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير: علي خليفة الكواري، بيروت، ط ١، ٢٠٠١.

٧. محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠.

٨. نسرین عبد الحمید نبیه، مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

حروب الممرات: كيف أعادت صراعات الشرق الأوسط اكتشاف الجغرافيا؟

م.د. فراس محمد إلياس^(١)

المقدمة:

لعمود طويلة، بدا أن التطور المتسارع في أدوات الحرب الحديثة، من الصواريخ بعيدة المدى والطائرات المسيّرة إلى القدرات السيبرانية والفضائية يدفع باتجاه تراجع أهمية الجغرافيا التقليدية في حسابات القوة، وأن الدولة القادرة على الوصول إلى خصومها من مسافات بعيدة لم تعد بحاجة إلى السيطرة المباشرة على الأرض والممرات كما كان الحال في الحروب القديمة، إلا أن صراعات الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة أعادت اكتشاف حقيقة مختلفة؛ فكلما أصبحت الحرب أكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية، ازدادت أهمية المواقع التي تمر عبرها الطاقة والتجارة والقوات والإمدادات، وتحولت المضائق والموانئ والطرق البحرية والبرية من مساحات محايدة تحيط بالصراع إلى جزء من بنيته وأدواته وأهدافه.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

ومن هنا يمكن فهم التحول الجاري في طبيعة الصراع الإقليمي باعتباره انتقالاً تدريجياً من الصراع على الأرض إلى الصراع على التدفقات؛ فالقوة لم تعد تقاس فقط بمقدار المساحة التي تستطيع دولة أو جماعة مسلحة السيطرة عليها، وإنما أيضاً بقدرتها على التأثير فيما يعبر هذه المساحة، سواء كان نفطاً أو غازاً أو سفناً تجارية أو قوات عسكرية أو خطوط إمداد، وهو تحول يمنح الممرات الاستراتيجية قيمة مضاعفة، لأن تعطيل مساحة جغرافية صغيرة قد تكون له نتائج اقتصادية وأمنية تتجاوز كثيراً حجم تلك المساحة.

ويشكل مضيق هرمز المثال الأكثر وضوحاً على هذه المعادلة، إذ لم تنبع أهميته تاريخياً من مساحته الجغرافية المحدودة، وإنما من حجم الطاقة والتجارة التي تمر عبره، ولذلك أدركت إيران منذ وقت مبكر أن قدرتها على التأثير في المضيق تمنحها ورقة استراتيجية يمكن استخدامها لتعويض جزء من الاختلال الكبير في ميزان القوة التقليدية مع الولايات المتحدة، فبدلاً من البحث عن تكافؤ عسكري يصعب تحقيقه، أصبحت القدرة على تقييد الملاحة ورفع كلفة الحرب من أي مواجهة جزءاً من مفهوم الردع الإيراني،

وبذلك تحول هرمز من ممر للطاقة إلى أداة يمكن من خلالها تدويل كلفة الحرب.

غير أن التطورات التي شهدتها البحر الأحمر واليمن أظهرت أن هرمز لم يعد الممر الوحيد القادر على التأثير في حسابات الصراع، إذ كشفت التحولات الأخيرة في اليمن، أن باب المندب يمتلك بدوره قدرة كبيرة على تحويل نزاع محلي أو إقليمي إلى مشكلة تتجاوز حدود المنطقة، لأن استهداف السفن أو تهديد الملاحة لا يضغط على الخصم العسكري المباشر فحسب، وإنما يؤثر في شركات الشحن والتأمين والموانئ وسلاسل التوريد وقناة السويس والأسواق الأوروبية والآسيوية وهو ما يعني أن فاعلاً مسلحاً لا يمتلك أسطولاً بحرياً تقليدياً يستطيع، باستخدام الصواريخ والمسيرات والقدرات الساحلية، فرض كلفة على منظومة تجارية دولية أكبر منه بأضعاف كثيرة.

وهنا تظهر إحدى أهم نتائج التحولات الأخيرة في الشرق الأوسط، وهي ما يمكن تسميته "معادلة المضيقين"؛ فهرمز وباب المندب لا ينبغي النظر إليهما باعتبارهما مسرحين جغرافيين منفصلين تماماً، لأن تصاعد التوتر في كليهما يجعل الضغط على أحدهما مضاعفاً بالتهديد الذي يواجه الآخر، فإذا كان الأول يتحكم بجزء بالغ الأهمية من حركة

الطاقة القادمة من الخليج، فإن الثاني يؤثر في الاتصال البحري بين المحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس والبحر المتوسط، وبالتالي فإن تزامن الاضطراب فيهما يخلق ضغطاً يتجاوز حسابات الحرب العسكرية ليصل إلى بنية الاقتصاد العالمي.

ولا تتوقف جغرافيا الممرات عند هرمز وباب المندب، فقناة السويس وشرق المتوسط والموانئ الخليجية والممرات البرية الممتدة عبر العراق وسوريا أصبحت بدورها جزءاً من المنافسة الجديدة على شكل المنطقة، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد بمشروعات مثل "طريق التنمية" العراقي وممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا"؛ فهذه المشروعات ليست طرقاً للنقل والاستثمار فحسب، وإنما تعبر عن محاولة لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للتجارة، وتحديد الدول التي ستتحول إلى عقد اتصال، وتلك التي يمكن تجاوزها عندما تصبح طرقها التقليدية عرضة للاضطراب.

وبهذا المعنى، لم تعد المنافسة في الشرق الأوسط تدور فقط حول من يسيطر على الجغرافيا البرية، وإنما حول من يستطيع التأثير في الشبكة التي تربط الخليج بالمحيط الهندي والبحر الأحمر والمتوسط وأوروبا، ومن يمتلك

القدرة على حماية الممرات أو تعطيلها أو توفير البدائل عنها، ولذلك أصبحت الموانئ والسكك الحديدية والطرق العابرة للحدود وخطوط الطاقة جزءاً من مفهوم الأمن القومي، تماماً كما كانت القواعد العسكرية والحدود البرية في مراحل سابقة.

وتكشف هذه التحولات أيضاً عن تغير مهم في مفهوم الردع؛ فالدول والجماعات التي لا تستطيع موازنة خصومها عسكرياً بدأت تبحث عن نقاط الضعف الموجودة خارج ساحة المعركة المباشرة، والممرات الاستراتيجية توفر نموذجاً مثالياً لذلك، لأن تكلفة تعطيلها محدودة نسبياً مقارنة بحجم الخسائر التي يمكن أن تنتج عن هذا التعطيل، وهو ما يجعل السيطرة الكاملة على الممر أقل أهمية أحياناً من امتلاك القدرة الموثوقة على تهديده، فالقوة هنا لا تعني بالضرورة إغلاق المضيق، وإنما جعل إمكانية إغلاقه أو تعطيله عاملاً دائماً في حسابات الخصوم والأسواق.

لقد أعادت حروب الشرق الأوسط اكتشاف الجغرافيا ولكن ليس بمعناها القديم القائم على احتلال الأرض والسيطرة المباشرة عليها، وإنما باعتبارها شبكة من العقد التي تتحكم بحركة العالم عبر المنطقة؛ ولذلك فإن القيمة الاستراتيجية للجغرافيا في الشرق الأوسط لم تعد تُقاس

فقط بمن يسيطر عليها، بل بمن يستطيع استخدامها للتحكم في حركة الآخرين عبرها.

وإذا كانت حروب العقود الماضية قد تمحورت حول الحدود والعواصم وموازن القوى العسكرية، فإن جانباً متزايداً من حروب الشرق الأوسط المقبلة قد يدور حول الممرات والموانئ وخطوط الطاقة والطرق التجارية، لأن المنطقة التي كانت توصف طويلاً بأنها ملتقى للقارات تتحول تدريجياً إلى ساحة تنافس على من يتحكم في عملية الربط بينها، وعندها لن يكون السؤال الاستراتيجي الأهم: من يملك الأرض؟ بل من يستطيع إبقاء الممر مفتوحاً، ومن يستطيع إغلاقه، ومن يملك طريقاً بديلاً عندما يُغلق؟